

الصراعات الدينية وأثرها على الأزمة في أفريقيا الوسطى

د. أبكر عبد البنات آدم*

مستخلص

تهدف الدراسة إلى بناء صيغة توافقية لما يجري في جمهورية أفريقيا الوسطى من الصراعات الدينية في ظل غياب السلطة والقانون، والممارسة الديمقراطية، وحرية الرأي والتعبير، الأمر الذي أدى إلى خلق بيئة متنافرة تكتنفها التناحر والافتتال. وبما أن المنهجية العلمية والمعرفية يمكن أن تلعب دوراً كبيراً في تبيين أوجه الخلاف والاختلاف بين الطوائف الدينية، إلا أن التعصب الديني والتمسك بالعادات والتقاليد، وغياب التفكير الناقد والتبصر بالموضوعية هي السمة الغالبة في أفريقيا الوسطى، وقد نتج من ذلك غياب مشروعية تقبل الآخر، والتعايش والتآلف، لأن مشروعية الاختلاف الفكري كانت بعيدة عن ميزان العقلية الوطنية، وقد استخدم الباحث المنهج الوصف التاريخي والتحليلي للكشف عن مقتضيات تدهور الأمن وانتهاكات حقوق الإنسان.

Abstract

The study aims to establish a compromise formula of what is happening in Central African Republic on religious conflicts in the absence of authority, law, democracy and freedom of opinion and expression, which led to conflict that characterized by rivalry and infighting. Though scientific approach and knowledge can play an important role in identifying aspects of dispute and differences between religious sects, but religious intolerance, adherence to customs and traditions, critical thinking absence and foresight objectivity are dominant features in Central Africa. This finally caused absence of legality of accepting the other, coexistence, and harmony. legality of the intellectual difference was far from the national mentality scale. The researcher used historical, descriptive and analytical method for detecting implications of deterioration of security and human rights abuses.

* أستاذ مشارك - كلية الآداب والعلوم الإنسانية - جامعة بحري - الخرطوم . abaker2012@live.com

مقدمة

ما أن خرجت القارة السمراء من ويلات الاستعمار الغربي، ونالت الدول الأفريقية استقلالها، إلا أن ذلك الاستقلال لم يستثمر من قبل النخب والحكومات بالصورة المطلوبة، وبما أن الاستقلال هو تحرر الشعب من نير الاحتلال، وخلق مناخ جديد من التسامح بين الطوائف والشعوب لإزالة شبه الصراعات والنزاعات المسلحة، إلا أن الحكومات قد فشلت في تحقيق الأهداف الوطنية، مما أدى إلى تدخل قوى أجنبية، أو عودة الاحتلال بصورة جديدة، وجمهورية أفريقيا الوسطى ليست هي الوحيدة التي تعرضت للغربة الغربية والتي تتمثل في بقاء أفريقيا الوسطى في حالة من عدم الأمن والاستقرار، واستلاب العقلية الثقافية لتغيير أنماط الحياة الدينية.

فالمكونات العرقية والدينية التي تشكل المجتمع في أفريقيا الوسطى لعبت دوراً كبيراً في صياغة المكونات الثقافية، مما أدى في الأعوام السابقة إلى خلق عملية التمايز بين نوعين من المكونات (سيليك- وأنتي بالاك)، بمساعدة التأثيرات الإقليمية ممثلة في الحركات المتمردة والثورية المنتشرة في الدول المجاورة، وقد استفادت تلك المجموعات المتصارعة من تدهور الأوضاع في المناطق الحدودية، الأمر الذي أدى إلى إكساب ثقافة التمييز والعنصرية بين الطوائف الدينية، أما في جانب المحور الدولي، فقد سعى المستعمر إلى تأجيج نيران الفتنة لتحقيق الأهداف الإستراتيجية والتي تتمثل في الهيمنة السياسية، والاستلاب الثقافي والفكري، وتغيير مفهوم السلم الاجتماعي إلى ثقافة الاقتتال والحرب للتخلص من الصبغة الإسلامية الذي يراها الغرب المهدد الأول، والخطر القادم. وبناءً على تلك الشواهد أصبح المجتمع في أفريقيا الوسطى في صراع يشاهده العالم أجمع، ولا عين تدمع.

أهداف الدراسة: تسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- * معرفة الجذور التاريخية للصراعات والنزاعات في أفريقيا الوسطى.
- * الوقوف على سلبيات الصراعات الدينية.
- * الكشف عن أهمية الوازع الديني في حل المشكلات محل الصراع والنزاع.
- * تحديد دور المجتمع الدولي والمنظمات الدولية في تأمين الأطراف المتصارعة.
- * قراءة ردود الأفعال الدولية جراء انتهاك حقوق الإنسان.

أهمية الدراسة:

- * التأكيد بأهمية الوعي العلمي والمعرفي لسلبيات الصراع الديني.
- * الاحتكام إلى صوت العقل يحقق التعايش والتسامح بين الأطراف المتصارعة.
- * التعاطي مع الواقع الاجتماعي لتفسير أسباب ومسببات الصراع خير ضمان للوحدة الوطنية.
- * الإلمام بالتحديات التي تواجه الدعوة الإسلامية في دولة أفريقيا الوسطى.

مشكلة الدراسة:

- * إلى أي مدى أسهم البعد الديني في تعقد الأزمة في دولة إفريقيا الوسطى؟
- * إلى أي مدى يمكن اعتبار ما تقوم به بعض المنظمات الدولية لمكافحة أسباب النزوح واللجوء يمثل جزء من حل الأزمة في أفريقيا خاصة، وفي أفريقيا الوسطى على وجه الخصوص؟

منهجية الدراسة:

استخدم الباحث المنهج الوصفي والتحليلي للوصول إلى الأهداف الموضوعية التي أدى إلى تفشي الأزمة في أفريقيا الوسطى في ظل غياب القانون الدولي والمحلى، الأمر أدى

إلى خلق ظاهرة خطيرة (الصراع الديني) التي أصبحت بمثابة جرثومة قد تطل كل أنحاء القارة إذا لم تتحسب لها الحكومات والمجتمعات.

التاريخ والجغرافيا:

أكدت الدراسات الجيومورفولوجية والأريكلوجية على أن التكوين البشري لإنسان أفريقيا الوسطى كان منذ العصر الحجري القديم، وأقدمهم مجموعة "الجبايا" و"الماندجية" الذين استوطنوا المنطقة على أساس مجتمع عشائري لامركزية، ومع بداية القرن التاسع عشر هاجرت شعوب "الباندا" القادمة من الشمال الشرقي واستقرت في المناطق الوسطى. أما في الجهة الجنوبية الشرقية فقد أسست قبائل أزاندني خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر مجتمعاً أكثر طبقية تتمركز على قمته الطبقة الحاكمة (Meisburg 2012:6).

وفيما يخص الشمال الشرقي فقد سقطت بعض من مناطقه على يد الأمير السوداني رايح بن الزبير بن فضل الله. ويعتبر مؤرخ أفريقيا السيد روبرت كورنفان أن أفريقيا الوسطى منطقة لا تاريخية، مشيراً إلى صعوبة تحديد التاريخ القديم للجمهورية أو صعوبة تحديد المعالم التاريخية بدقة، لقلة المصادر والمترجمين (باتريك ٢٠٠٥م:٣٤).

تقع أفريقيا الوسطى في قلب القارة الأفريقية، تحدها شمالاً دولة تشاد، وفي الشمال الشرقي دولة السودان، وشرقاً جنوب السودان، وجنوباً جمهورية الكونغو الديمقراطية، وغرباً الكمرون. وتبلغ مساحتها حوالي ٦٢٠٠٠٠ كيلومتر مربع (٢٤٠٠٠٠ ميل مربع)، ويقدر عدد سكانها بحوالي ٤.٤ مليون اعتباراً حسب إحصائية ام ٢٠٠٨م (جاكويس ١٩٩٧م:٣٢).

تغطي معظم أراضي البلاد محور السافانا الغنية، وبعض الأجزاء تشبه المناخ السوداني خاصة في الشمال، ومنطقة الغابات الاستوائية في الجنوب، ويقع ثلثي البلاد داخل أحواض نهر أوبانغي الذي يتدفق جنوباً إلى الكونغو، في حين أن الثلث الآخر المتبقي يشمل حوض نهر الشاري، الذي يتدفق شمالاً إلى بحيرة تشاد(الجمال ١٩٨٠م:٣٢). وقبل القرن

التاسع عشر، لم يكن هنالك اتصال بين المجموعات التي عاشت في جمهورية أفريقيا الوسطى وبين مجموعات التوسع الإسلامي في المنطقة السودانية الأفريقية، وفي خلال العقود الأولى من القرن التاسع عشر قام التجار المسلمون باختراق منطقة الحزام الفرنكفوني لبناء علاقات مع القادة المحليين لتسهيل التجارة ونشر الدعوة الإسلامية، وتوفير الأمن والاستقرار، فكان وصول التجار المسلمين يمثل البداية الحقيقية لدعم الوجود الإسلامي في المنطقة (فيدج ١٩٧٩م: ١٢).

وفي ظل تلك الظروف أعلن ضابط البحرية الفرنسية "بيير سافورنان دي برازا" عن أطماع فرنسا في ضم أفريقيا الوسطى لمستعمراتها، لتأسيس أول قاعدة عسكرية فرنسية في وسط أفريقيا، وانطلاقاً من هذه القاعدة العسكرية تم التوسع في باقي المناطق ليعلن في سنة ١٩٠٩م أن جمهورية أفريقيا الوسطى مستعمرة فرنسية، وقامت فرنسا بضمها سنة ١٩٠٦م للقيادة الاستعمارية في دولة تشاد ابتداء من ٢٥ يناير ١٩١٠م، من خلالها أصبحت لإفريقيا الوسطى قيادة استعمارية مستقلة في إطار ما يسمى بإفريقيا الاستوائية الفرنسية التي كانت تضم بالإضافة إلى إفريقيا الوسطى كلاً من تشاد، الغابون، وجمهورية الكونغو، وشكلت فيما بعد المناطق الغربية مثل "تولا"، "مبايكي"، "بيريراتي"، "كارنوت"، و"بوار" التي انضمت بعد "اتفاقية المغرب - الكونغو" في ٤ نوفمبر ١٩١١م إلى المستعمرات الألمانية تحت مسمى "الكامرون الجديدة"، إلا أن ذلك التشكيل لم يدم طويلاً فضمت مرة أخرى إلى إفريقيا الاستوائية الفرنسية بعد توقيع معاهدة فرساي عام ١٩١٩م (رياض ١٩٦٦م: ٤٣). وبحلول عام ١٩٤٦م أصبحت أفريقيا الوسطى مستعمرة فرنسية مُمثلة في الجمعية الوطنية الفرنسية، حيث كان يُمثلها النائب "بارثيليمي بوغاندا" من عام (١٩١٠م - ١٩٥٩م)، الذي أسس في عام ١٩٤٦م حزب "الحركة من أجل التطوير الاجتماعي لأفريقيا السوداء" وقد فاز في الانتخابات البرلمانية في ٣١ مارس ١٩٥٧م، حينها خضعت إفريقيا الوسطى لقانون

دجنير ١٩٥٨م الشهير على أن يتولى "بارثليمي بوغاندا" منصب رئيس الوزراء الذي توفي في حادث تحطم طائرة في عام ١٩٥٩م (رودني ١٩٩١م: ٦١).

ويتتابع الأحداث أصبحت أفريقيا الوسطى تحت الوصاية الفرنسية وأطلقت عليها أوبانغي - شاري، وفي العام ١٩١٠ حتى عام ١٩٦٠م، كانت تشكل جزءاً من أفريقيا الاستوائية الفرنسية، غير أنها أصبحت يتمتع بحكم شبه ذاتي في عام ١٩٥٨م، ومن ثم دولة مستقلة في عام ١٩٦٠، فاتخذت اسمها الحالي، وكانت تُحكّم لأكثر من ثلاثة عقود بعد الاستقلال بحُكّام غير منتخبين تولوا السلطة بالقوة عن طريق الانقلاب (جاكوبس ١٩٩٧م: ١١). وفي ١٣ أغسطس ١٩٦٠، حاول اثنين من أقرب المساعدين لبوغاندا وهما أبيل حومبا وديفيد داکو الصراع على السلطة بمساعدة الفرنسيين، وبايعاز من السلطة الفرنسية هيمنة داکو على السلطة وقبض على جومبا. وفي مسعى آخر أقام الرئيس داکو دولة الحزب الواحد بحلول عام ١٩٦٢م. ثم تولى من بعده جان بيدل بوكاسا الذي لقب بإمبراطور أفريقيا الوسطى (بكر ب ت: ٢٣).

كانت إمبراطورية أفريقيا الوسطى هي دولة قصيرة الأجل، أعلنت نفسها كملكية استبدادية حلت محل جمهورية أفريقيا الوسطى في الرابع من ديسمبر ١٩٧٦م، وقد كان (جان بيدل بيكاسا) إمبراطوراً لها، وأنفق بيكاسا بما يُعادل ٢٠ مليون دولار أمريكي لتمكين إمبراطوريته، وعلى أثرها تم إلغاء النظام الملكي، وتم استرجاع اسم جمهورية أفريقيا الوسطى في ٢٠ سبتمبر ١٩٧٩م عندما خُلع بيكاسا من السلطة الحاكمة. وتولى من بعده (أنجي فيليكس باتاسيه) الذي ولد في ٢٥ يناير ١٩٣٧م في باوا، وتلقى تعليمه في فرنسا، تولى باتاسيه سلسلة من المناصب الوزارية قبل أن يعين رئيساً للوزراء، غير أنه استقال بشكل غير متوقع في عام ١٩٧٨م، وذهب إلى المنفى في فرنسا، حيث شكل حزب سياسي جديد لمكافحة بوكاسا.

تنقسم جمهورية أفريقيا الوسطى إلى ست عشرة ولاية، منها احدي وسبعون محافظة فرعية وإقليم واحد هو إقليم بانغي العاصمة (مارتن ١٩٩٥م:٤٤). وفي عام ١٩٩٣م عقدت لأول مرة انتخابات ديمقراطية متعددة الأحزاب، بمساعدة المعونات التي تقدمها بعض الجهات المانحة في البلاد بالإضافة إلى مساعدة الأمم المتحدة، وكان أول رئيس منتخب للسلطة الحاكمة هو الرئيس (أنجي فيليكس باتاسيه)، غير أنه لم يتمكن من إدارة دفة الدولة فخرس الدعم الشعبي خلال فترة رئاسته، فأطيح به في عام ٢٠٠٣م من قبل الجنرال فرانسوا بوزيزي، الذي ذهب إلى الفوز في انتخابات ديمقراطية في مايو ٢٠٠٥م (باتريك ٢٠٠٥م:٢٢).

ومع عدم قدرته في دفع عجلة التنمية دفع العاملين في القطاع العام إلى تكوين إضرابات في عام ٢٠٠٧م، والذي أدى به إلى تعيين حكومة جديدة في ٢٢ كانون الثاني ٢٠٠٨م، برئاسة فوستين أشارنج نواديرا. وفي فبراير ٢٠١٠م، وقّع فرانسوا بوزيزي مرسوماً رئاسياً في عام ٢٥ أبريل ٢٠١٠م حدد بموجبه موعداً للانتخابات الرئاسية، ونتيجة لبعض الاضطرابات الداخلية تم تأجيلها ، ثم جرت الانتخابات في يناير ٢٠١١م، التي فاز فيها بوزيزيه وحزبه على مقاليد الحكم، وعلى الرغم من حفاظه على قليل من الاستقرار ، إلا أن فترة حكمه كانت تتسم بالفساد الإداري والمالي والمحسوبية والسلطوية، الأمر الذي أدى إلى تمرد الشعب ضد الحكومة وأركانها. وعندما غابت ميزان العدالة والمساواة في الحقوق والواجبات قاد التمرد تحالف من فصائل المعارضة المسلحة المعروفة باسم تحالف سيليكاف خلال الفترة من (٢٠٠٤م-٢٠٠٧م) ومن الفترة (٢٠١٢م-٢٠١٣م) موجات من الاحتجاجات، والذي أدى في النهاية إلى الإطاحة به في ٢٤ مارس ٢٠١٣م، مما خلق واقعاً جديداً شابته حالة من الفوضى في البلاد فاستقال كل من الرئيس ورئيس الوزراء في يناير كانون الثاني عام ٢٠١٤م.

تميّزت هذه الفترة بحدوث انقلابات عسكرية كان آخرها انقلاب ميشيل دجوتوديا، بدعم من حركة سيليك، تدخلت على أثرها فرنسا على الفور، وبدأت شرارة الاقتتال في مارس ٢٠١٣م عندما أطاح مُسلحو تحالف سيليك، الذين أغلب عناصرهم من المسلمين، بالرئيس "فرانسوا بوزيزي" الذي تناصره ميليشيات "مناهضو أنتي بالاكا" المسيحية والمدعومة فرنسياً. ويقدر تعداد مقاتلي سيليك بنحو ٢٥ ألف مقاتل وفق بعض التقديرات، ويتزعم الائتلاف (ميشال دجوتوديا) الذي كان يحمل اسم "محمد ضحية"، قبل أن يغير اسمه، وهو أول رئيس مسلم، تولى الحكم بعد سيطرة قواته على العاصمة والقصر الرئاسي وفرار الرئيس المسيحي (فرانسوا بوزيزي)، في ٢٤ مارس ٢٠١٣م، وفي ١٣ سبتمبر ٢٠١٣م، قام الرئيس دجوتوديا رسمياً بحلّ قوات "سيليك"، كما تم الإعلان عن دمج بعض مقاتليهم في الجيش الوطني، محاولاً القضاء على أسباب الصراع والنزاع التي كادت أن تفتك بالجميع ولكنه لم يفلح، ولم يكن الدمج في الجيش فعالاً، فبقيت القوات محتفظة بقياداتها وبتناسكها، وفي ٩ ديسمبر ٢٠١٣م، أقدمت القوات الفرنسية بالتعاون مع القوات الإفريقية الموجودة في البلاد على نزع أسلحة أكثر من سبعة آلاف من مقاتلي سيليك، ووضعهم في ثكنات مختلفة بالعاصمة، وهو إجراء أغضب المسلمين، باعتبار أن هذه القوات كانت تمثل لهم شيئاً من الحماية في مواجهة الميليشيات المسيحية، ولذلك نظم المسلمون احتجاجات في بعض شوارع العاصمة، منددين بالانحياز الفرنسي لصالح المسيحيين، وأقاموا المتاريس بالإطارات والحجارة، احتجاجاً على انتشار القوات الفرنسية، وذكروا إن هذا الأمر تشكل مصدر قلق وخطر للمسلمين لأنهم أصبحوا بدون حماية من الميليشيات المناهضة لهم، كما ظهرت احتجاجات أخرى ضد القوات الفرنسية عقب مقتل ثلاثة من مقاتلي سيليك في اشتباكات مع الفرنسيين.

التركيب السكانية:

تضاعف عدد سكان جمهورية أفريقيا الوسطى رباعياً منذ نيل الاستقلال، ففي ١٩٦٠ كان عدد السكان ١,٢٣٢,٠٠٠ وبعد ٥٠ سنة، أي بحلول ٢٠١٠م، أصبح عدد السكان حسب ما تشير إليه بيانات «ترادينغ إيكونوميكس» ٤,٢٧ مليون نسمة، بينما يصل عدد السكان حالياً حوالي ٤,٥٣ مليون نسمة، حسب تقديرات الأمم المتحدة، منها حوالي ١١% من السكان الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٤٥ مصابين بفيروس الإيدز، في حين تشير بيانات صندوق الأمم المتحدة للطفولة إلى أن معدل انتشار هذا الفيروس يتجاوز ١٣% مما أدى إلى تبيُّم أكثر من ١٠٠ ألف طفل (تقرير إحصائية السكان للعام ٢٠١٠-٢٠١٤).

مجتمع جمهورية أفريقيا الوسطى مجتمع غني بالتنوع الديني والعرقي واللغوي حيث يتكون من ٨٠ مجموعة عرقية وكل مجموعة تتواصل بلسانها الخاص، وتشكل هذه الجماعات مجموعات متصارعة ومتنازعة، ومجموعات أخرى أوربية أغلبهم منحدرين من أصول فرنسية كالقرمية، كما تجمع بين سكانها عنصرين زنجيين رئيسيين هما البانتو الماندا والبايا في غرب البلاد، ومنهم أيضاً الباندا والسر في الوسط والشرق والأزندي والأوينجي في الجنوب، ومن الزنوج السودانيون القبائل التي تعيش في الشمال والشرق، وتعيش الجماعات المستعربة في الشمال كالبربر الذين يعرفون بجماعات البيل والبورورو ويسكنون المرتفعات الغربية (عبد الجليل ١٩٧٢م: ٨). ويتوزع المسلمون في عدد من المدن الرئيسية مثل بيريبرتي وإنديلي بالإضافة إلى تواجدهم في العاصمة بانغي، ويوجد السواد الأعظم منهم في شمال البلاد قرب الحدود مع كل من السودان وتشاد، ويرتبط تركيزهم في تلك المناطق بنشوء السلطنات الإسلامية في القرن السابع عشر، وقد لعبت تلك الممالك الإسلامية دوراً كبيراً في تحول الكثير من سكان تلك المناطق إلى الديانة الإسلامية بعد أن

كانوا عبارة عن وثنيين، ومما ساعد في نشر الإسلام أكثر في تلك المناطق هو الحروب الأهلية التي كثيراً ما تنشب في المناطق الحدودية، والتي أدت إلى هجرة العديد من القبائل والإثنيات إلى أفريقيا الوسطى، غير أن هؤلاء المسلمين الذين يشكلون خمس سكان الجمهورية يغلب عليهم طابع الأمية، وذلك للأسباب التالية:

* عزوف عدد كبير منهم عن الالتحاق بالتعليم الحكومي.

* الاعتماد على الرعي.

* الفقر المدقع.

* بساطتهم في طلب المعيشة.

وقد ذهب بعض المحللين إلى إن ما يحدث في جمهورية أفريقيا الوسطى منذ ١٠ ديسمبر ٢٠١٢م حتى الآن من صراعات ونزاعات بين المتمردين تمثل جزء من الصراع العقدي التي تحدث في كثير من دول القارة الأفريقية، ونتيجة لذلك تم نزوح آلاف المسلمين خارج أفريقيا الوسطى بحثاً عن موطنٍ قدم جديد استعداداً للعودة مرة أخرى متى ما توفرت الظروف الملائمة.

الدين:

تتنوع المعتقدات الدينية في جمهورية أفريقيا الوسطى حسب تقرير كتاب حقائق العالم حيث يفوق نسبة المسلمين عن أكثر من ٤٠%، بينما يبلغ المسيحيون حوالي ٢٥% معظمهم من البروتستانت والتابعين للكنيسة الرومانية الكاثوليكية، في حين يعتنق حوالي ٣٥% من سكان الجمهورية معتقدات أفريقية تقليدية أو محلية، أشهرها الإحيائية والروحية والطوطمية، هذا بالإضافة إلى معتقدات وطقوس أخرى (بكر ب ت: ٣٢).

وقد ذكر سيد عبد الكريم بكر في كتابه (الأقليات المسلمة في أفريقيا) أن نسبة المسلمين يناهز ثلث عدد السكان، وينتشر الإسلام بين الجماعات المستعربة وجماعات

البيل والبورورو الذين ينتشرون في الشرق والوسط، تأثرت تلك الجماعات بالممالك الإسلامية المنتشرة في الدول المجاورة كدولة تشاد والسودان ونيجيريا ومالي عن طريق القوافل التجارية والهجرات الدعوية، وقوافل الحجيج الذين يذهبون للأراضي المقدسة. وعلى ذات النسق تكثر حركة النشاط التنصيري في جنوب البلاد بين جماعات لوثرية ومعمدانية وكاثوليكية، إضافة إلى منصرين وطنيين تابعين لكنائس النعمة الإخوانية الذين ينتمون إلى شهود يهوه (Clark 1970:11)، ومع أن هؤلاء المنصرين في الغالب من الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وإيطاليا وإسبانيا، إلا أن هناك جماعات تنصيرية تأتي من نيجيريا وجمهورية الكونغو ودول إفريقية أخرى، وعندما اندلعت المواجهات القتالية بين المتمردين والحكومة في ٢٠١٢م و٢٠١٣م غادرت هذه البعثات التنصيرية إلى دول لممارسة العمل التنصيري في مناطق اللجوء والإيواء.

اللغة:

تعتبر اللغة السانغوية من اللغات الرئيسية في أفريقيا الوسطى، إلى جانب اللغة الفرنسية التي تعتبر اللغة الرسمية في الدولة، وتشير بعض التقارير إلى أن هناك حوالي ١٢٠ لغة للتواصل في أفريقيا الوسطى منها بايا، باندا، مانديقا، سارا، إميوم، مباكا، ياكوما وغيرها (Asante 2007:21)، وإسناداً لتقرير أعدته المنظمة العالمية للفرانكفونية يقدر أن معدل القادرين على التواصل بالفرنسية حتى عام ٢٠٠٥ ب حوالي ٢٢,٥%، بينما يتواصل ٣٥٠,٠٠٠ بالسانغوية كلغة أولى، وربما يكون أكثر من ذلك خاصة وأن ما بين ٥٠٠ و٦٠٠ ألف لم يجيبوا عن سؤال وجه إليهم بالفرنسية عن لغتهم الأم (Central African Republic 2013:4). وتمنح الدراسة التي أعدتها جامعة لافال الكندية عن الخريطة اللسانية في جمهورية أفريقيا الوسطى مكانة خاصة للغة العربية باعتبارها لغة القرآن الكريم والشعائر الإسلامية، حيث تمنح الإذاعة الوطنية مساحة من البث مقدارها ٣٠ دقيقة

مخصصة لتعليم القرآن الكريم والثقافة الإسلامية (المنظمة العالمية للفرانكفونية ٢٠٠٥م: ٥)، هذا إضافة إلى قيام المجتمع الإسلامي بتدشين مدارس تحمل بعض المسميات الإسلامية إلى جانب المدارس الحكومية التي ترحب بجميع شرائح المجتمع بغض النظر عن الجنس أو العرق أو الدين.

الحكومة وسياسة الدولة:

إن الحديث عن ممارسة نظم الحكم في القارة الأفريقية يعتبر استلاباً لا يقود إلى بناء دولة قوية، حيث أثبتت التجارب التاريخية أن ممارسة الديمقراطية غير ملائمة، فدرج المستعمر إلى وصف المجتمع الأفريقي بأنه قبلي وعرقي وطائفي، وأنها قارة متخلفة في كافة مجالات الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، وأنها عاجزة عن الابتكار، ومن المعلوم أن أفريقيا قد شهدت نظم مختلفة من الحكم، ولكن السمة الغالبة هو إتباع نظام الحكم الدكتاتوري القائم على سيادة الحزب الواحد، وترتب على هذا النسق من الحكم تعمق الشعور بالظلم، وبالتالي ساعد على تردي الأحوال الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، وحرمان المواطنين من ممارسة حرياتهم في الرأي والتعبير، وقد أفضت تلك الإستراتيجية إلى خلق ثقافة التمسك بالقبلية والإثنية والعرقية التي ما فتئ تشكل جزء من مهددات الوحدة الوطنية في القارة الأفريقية.

وبتسارع أحداث العنف والفوضى الخلاقة سعت الأمم المتحدة إلى وضع أفريقيا الوسطى كرابع دولة على جدول أعمال لجنة بناء السلام للأمم المتحدة والتي أنشئت في عام ٢٠٠٥م، لمساعدة البلدان التي تعاني الأمرين الصراع العقدي والسياسي أملاً على تجنب العودة مرة أخرى إلى الصراعات والنزاعات المسلحة، ويستند النظام القانوني في أفريقيا الوسطى على القانون الفرنسي والذي تم الموافقة عليه من قبل الناخبين في استفتاء كانون الأول عام ٢٠٠٤م. حيث أجريت انتخابات رئاسية وبرلمانية تعددية كاملة في مارس

٢٠٠٥م، ومع الجولة الثانية في مايو ايار ٢٠٠٥م، أعلن بوزيزيه فوزه بالانتخابات، وقبل بضعة سنوات من الانتخابات باتت أفريقيا الوسطى ضحية واحدة من الدول الأفريقية التي تعاني من ويلات الحروب الأهلية، وفي فبراير ٢٠٠٦م، كانت هناك تقارير تكشف عن ممارسة جملة من أعمال عنف على نطاق واسع في الجزء الشمالي من البلاد، وهروب آلاف اللاجئين من ديارهم المحاصرة، ولتبادل إطلاق النار بين القوات الحكومية وقوات المتمردين (Central African Republic 2012:7) وفي ظل تلك الوضع المأسوي فر أكثر من ٧٠٠٠ شخص إلى دولة تشاد وكينيا والسودان، وقتل عدد كبير منهم بواسطة القوات الحكومية بشكل همجي خاصة الذين يشتبه فيهم بأنهم تعاونوا مع المتمردين، ولم تقف الحكومة الفرنسية مكتوفة الأيدي جراء الوضع في بانغي فقد أيد رد حكومة بوزيزيه على المتمردين في نوفمبر تشرين الثاني ٢٠٠٦م. وفي مارس ٢٠١٠م، مما دفع بوزيزيه إلى إصدار مرسوماً أعلن أن الانتخابات الرئاسية المزمع عقدها في ٢٥ أبريل ٢٠١٠م تم تأجيلها لأجل غير مسمى دون مسوغات موضوعية، وأخيراً، عندما تهيأت له الفرصة تم تعيين الانتخابات العامة في ٢٣ يناير ٢٠١١م على الرغم من المشاكل التنظيمية الخطيرة التي صاحبت العملية في مراحلها الأولى، بينما عقدت الجولة الثانية في ٢٧ مارس ٢٠١١م، بتمويل من الاتحاد الأوروبي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي الأمر الذي خلق واقعاً جديداً في المجتمع مما دفعت بعض الجهات الدولية والإقليمية والمحلية والمنظمات التنصيرية إلى استغلال ذلك الوضع في تأليب بعض الجماعات ضد الآخرين فكانت الصراع.

الحالة الاجتماعية:

وتشير بعض الروايات التاريخية أن المجتمع في أفريقيا الوسطى يعاني الأمرين: انتهاك في حقوق الإنسان في البلاد بشكل عام مثل عمليات الإعدام خارج نطاق القضاء

على يد قوات الأمن، والتعذيب والضرب والاعتصام لاسيما المعارضين الذين يتبعون للقوات المسلحة بين الأطراف المتصارعة، هذا بالإضافة للظروف القاسية والمهددة للحياة في السجون ومراكز الاحتجاز والاعتقال والاحتجاز التعسفي، والاحتجاز السابق للمحاكمة لفترات طويلة، وحرمان المحاكمة العادلة، والقيود المفروضة على حرية الحركة، والفساد السياسي، والقيود على حقوق العمال... وغيرها.

وفي عام ٢٠٠٩م أشار تقرير حقوق الإنسان من قبل وزارة خارجية الولايات المتحدة الأمريكية عن القلق البالغ بشأن العديد من الانتهاكات التي ترتكبها الحكومة في أفريقيا الوسطى، ومنع حرية التعبير والرأي في كافة وسائل الإعلام، وأن البلاد يعيش بالحد الأدنى من الحريات (USA 2014 Report). ويستشهد تقرير وزارة الخارجية أيضا : إلى أن العنف على نطاق واسع قد أدى في كثير من الأحيان إلى الوفيات ، وانتشار تشويه الأعضاء التناسلية للإناث، والاتجار بالأشخاص، وعمالة الأطفال، وانعدام حرية حركة الانتقال من وإلى الدول المجاورة " (USA2013:3)، خلقت هذه المعضلة جوانب سلبية أثرت في شكل إدارة الدولة من القمة إلى القاعدة مما دفع بعض الأطراف الدولية والإقليمية والمحلية إلى الاهتمام بذلك الوضع المتدهور والفوضى الخلاقة التي أدت إلى نشوب صراعات ونزاعات دينية غيرت من ملامح التعايش والتآلف بين مكونات المجتمع في أفريقيا الوسطى، ومن هنا اشتدت وتيرة القتال بين الحكومة والقوات المناهضة لها، ومن خلالها تم تشريد العديد من الأشخاص داخليا وخارجيا.

وقد نشرت مجلة "التايمز" الأمريكية صورا على موقع التواصل الاجتماعي "تويتر"، لمقاتل أجنبي أثار جدلاً في فحواه، يدعوهم إلى الذهاب إلى أفريقيا الوسطى، كما نقلت المجلة في نسختها الإلكترونية عن الألماني (دينيس كوسبيرت) والمعروف باسم "ديسو دوج" سابقا وبـ"أبو طلحة الألماني" حالياً، وهو في الأصل من غانا، قوله: "إن ذبح المسلمين في

أفريقيا الوسطى من قبل الميليشيات المسيحية يجب أن يثير رداً من الجهاديين"، وظهر كوسبيرت من خلال الفيديو الذي امتد فترة عرضه ١٨ دقيقة، وهو يجلس مستنداً على شجرة ويتحدث باللغات العربية والإنجليزية والألمانية، وهو يشاهد بث مشاهد مروعة ومفزعة على الشاشة، يزعم أنه قام بتسجيله بعد مشاهدة لقطات من أفريقيا الوسطى وهو في سوريا، حيث يقول: "أسفرت الهجمات بين المسيحيين والمسلمين على مدى شهر عن مقتل الآلاف، وأدت إلى هجرة جماعية للمسلمين، وجلبت واحدة من أسوأ الأزمات الإنسانية في أفريقيا منذ عقود". وأشارت المجلة إلى طلب كوسبيرت المباشر من حركة "بوكو حرام" المتطرفة التي تنتشر في شمال نيجيريا لدخول أفريقيا الوسطى لتعزيز وتوسيع ساحتها القتالية، قائلاً: "أدعوكم إلى دعم الإخوة والأخوات الذين يذبحون ويذلون في أفريقيا الوسطى"، وأضاف: "أنهم يذبحون ويغتصبون ويشوهون ويؤكلون، داعياً المجاهدين في الجزائر وليبيا ومالي والصومال وأماكن أخرى بأن يهبوا للدفاع عنهم"، وتابع قائلاً: "إخواني وأخواتي، الجهاد في أفريقيا الوسطى بدأ الآن..."، ومما لا شك فيه فإن تواجد الأجانب المسلحين في جمهورية أفريقيا الوسطى ليس بالشيء الجديد، مشيرة إلى أن قوات المتمردين "سيليك" المنحلة التي أطاحت بالحكومة في بانغي العام الماضي، كانت تضم العديد الأجانب، وباعتبار آخر أصبحوا جزء من الفوضى التي أطلقتها "سيليك" التي أثارت ردة فعل من الميليشيات ذات الأغلبية المسيحية، الأمر الذي دفع عشرات الآلاف من المسلمين إلى النزوح خارج البلاد، حيث تقف قوات حفظ السلام الفرنسية والأفريقية بلا حول ولا قوة وتعجز عن حمايتهم من عمليات القتل الطائفي، وعلى الصعيد ذاته أطلق الجنرال (أرميل سايو) وهو قائد سابق للقوات المسلحة ورئيس الأمن الرئاسي في عهد (انج فيليكس باتاسي) الذي أمسك بمقاليد الحكم في الفترة من ١٩٩٣م إلى ٢٠٠٣م حركة سياسية مسلحة في جمهورية أفريقيا الوسطى سميت بـ "ثورة العدالة"، قال إنها ترمى إلى وضع حد

للعنف الطائفي الذي أودى بحياة آلاف الأشخاص في السنوات الماضية، وأعلن سايو عبر الإذاعة المحلية أن المهمة الرئيسية للحركة التي مقرها مقاطعة (أوام بوندى) على الحدود مع تشاد والكاميرون تهدف إلى تحقيق السلام في هذه الدولة الغنية بالذهب والألماس، وقال: "واجبى حماية شعب أفريقيا الوسطى والممتلكات في بلادي، وسوف نحارب أعداء السلام بما في ذلك كل القوى التي تعرقل عملية السلام". وأضاف: "أن ثورة العدالة قتلت بالفعل أربعة أعضاء بحركة "بابا لاد" المسلحة التشادية التي يتمركز مقاتلوها في أوام بوندى".

ونتيجة لتلك الأحداث انزلت البلاد في صراع دموي بين المسلمين والمسيحيين أسفر عن تشريد نحو مليون شخص، وبعد ١٥ شهراً من الأزمة ، أصبح كل سكان أفريقيا الوسطى تقريباً والبالغ عددهم ٤٦ مليون نسمة يحتاجون إلى مساعدات إنسانية، بحسب الاتحاد الأوربي والأمم المتحدة. اللذان سعيا في نشر قوة حفظ سلام فى أفريقيا الوسطى، حيث ساهم فرنسا ب١٦٠٠ جندي والاتحاد الأفريقي ٥٥٠٠ جندي، إلا تلك المساعي لم تقلح من كبح أعمال العنف. وقد ذكرت مجلة "ليكسيريس" الفرنسية إن التوتر لا يزال موجوداً في إفريقيا الوسطى منذ اندلاع العنف حتى اليوم، وحينها سعت منظمة "أطباء بلا حدود" في علاج نحو ٢٠٠٠ مصاب في حالة حرجة ببانغي العاصمة، وقالت "ماري إليزابيث إنجرس" رئيس بعثة أطباء بلا حدود في إفريقيا الوسطى خلال مؤتمر صحفي إن هذا دليل على أن العنف لا يزال يراود مكانها، وأضافت (إنجرس) أن هنالك تغيراً في طبيعة الإصابات، ففي ديسمبر ٢٠١٣م كانت الإصابات ناتجة عن إطلاق أعيرة نارية على الرجال المقاتلين، أما في يناير ٢٠١٤ أصبح الأمور أكثر تعقيداً، حيث صار من الصعب علينا التمييز بين الجماعات المسلحة والمدنيين، فإصابات الضحايا كانت نتيجة استخدام الأسلحة البيضاء وفقاً لمنظمة أطباء بلا حدود، كما أن محاولة الوصول إلى المصابين

أكثر صعوبة مما دفع مئات الآلاف من الأشخاص الهروب إلى الأدغال، وصار نقل المرضى المسلمين إلى المستشفيات شبه مستحيل بسبب ميليشيات "أنتي بالاكا"، وبتدهور الأوضاع الأمنية أصبح الأطباء المسلمين من ضمن الضحايا لمساعدتهم للمصابين مما دفعهم إلى ترك البلاد، وبالتالي كانت انخفاض عدد المسلمين نتيجة طبيعية لفرار الكثير منهم إلى الدول المجاورة طلباً للحماية. وقد أعربت منظمة أطباء بلا حدود عن قلقها بشكل خاص بشأن مستقبلهم، لاسيما، أن الوضع ليس مؤقتاً، حيث ظلت الصورة أكثر ضبابية، ولم يكن هناك أبداً سياسة للوساطة ومنع نشوب الصراعات، ومنذ اندلاع العنف الطائفي بأفريقيا الوسطى، انتصب مخيم للنازحين بساحة المسجد المركزي ببانغي، في قلب حيّ "الكيلومتر ٥" آخر معاقل المسلمين هناك حيث ضم أكثر من ألفي لاجئ يرابطون في هذه الساحة بانتظار إجلائهم إلى إحدى دول الجوار، كخيار لأمنهم واستقرارهم في ظلّ صعوبة التوصل إلى حلّ للأزمة، وبشكل آخر تحوّلت المخيم إلى ما يشبه مركزاً للمأوى، يتحصل سكان المخيم على إمدادات المياه الصالحة للشرب، وعلى الرعاية الطبية من منظمة أطباء بلا حدود"، في حين يتكفل برنامج الأغذية العالمي بتزويدهم بالوقود من وقت لآخر، ففي هذا المخيم تتقاطع مصائر أولئك المسلمين، وتتوحد آمالهم بعد أن نزحوا هرباً من عمليات العنف التي تستهدفهم من قبل ميليشيات "أنتي بالاكا" المسيحية.

ومنذ ذلك الحين بدأت المطاردات التي استهدفت المسلمين، أجبرتهم على مغادرة البلاد... ومع إجلاء عشرات الآلاف منهم بنهاية يناير ٢٠١٤م، تحوّل مخيم مسجد بانغي المركزي إلى نقطة الالتقاء (Central African Republic 2014:4). هكذا تحوّلت أحياء المسلمين في بانغي العاصمة إلى مرتع للميليشيات المسيحية، على غرار حيّ "ميسكين" و"بوي رابي" حيث لم يبق سوى عدد قليل من المسلمين كان عليهم أن يتركوا ممتلكاتهم، عقب المجزرة التي حدثت في الرابع عشر من فبراير ٢٠١٤م، وعقب الحادثة، قامت مجموعة

من الشباب بنهب ممتلكاتهم وقتل الذين يشتبه بأنهم ضالعون في أسباب الصراع والنزاع (Koney2013:8).

وفي السياق ذاته، استمرت الأطراف المتصارعة في تأجيج نار الفتنة بقتل كل ما يجدونه سواء في الطرقات أو في منازلهم وهذا إبراهيم الآدي أباكار (٣٨ سنة) يحكي قائلاً: "جئت إلى أفريقيا الوسطى قادماً من جنوب السودان سنة ١٩٩٦م... أقمت بحي "بوينغ" القريب من مطار بانغي وفي الخامس من ديسمبر كانون الأول، تنامي إلى مسامعي ضجيج حادّ، وحين خرجت لاستطلاع ما يحدث، لم أتمكن من العودة إلى منزلي، وجدت جثتين لطفلين صغيرين سرعان ما تبين أنّهما طفلاي، ثمّ اكتشفت بعد ذلك اختفاء كلّ أفراد عائلتي... أنا الآن محتجز هنا، ولا أستطيع العودة إلى جنوب السودان". ومن خلال تلك الصراعات استمرت الاشتباكات بين الأطراف المتصارعة، فظهرت على إثرها مواجهات عنيفة بين الجنود البورونديين تابعين للبعثة الدولية لمساندة أفريقيا الوسطى "الميسكا" وعناصر من الميليشيات المسيحية "أنتي بالাকা"، وتحسباً لتلك المواجهات، بدأت اثنين من طائرات الهليكوبتر التابعة للعملية الفرنسية "سانجريس" تحلق على موقع الاشتباكات، ووفقاً لمراسل الأناضول قال المتحدث باسم المسلمين بحي "الكيلومتر ٥"، "عثمان أباكار"، إنّ ثمانية من المسلمين المدنيين جرحوا خلال المواجهات، وتمّ نقلهم إلى مقرّ منظمة الصليب الأحمر بأفريقيا الوسطى، متّهماً عناصر من "أنتي بالাকা" بالعمل على اقتحام مسجد بانغي المركزي، ومن جانبه، حرص رئيس أركان "أنتي بالাকা" في تصريح للأناضول على الاحتفاظ بمسافة محددة حيال التعليق على الاشتباكات الأخيرة، واكتفى بالقول: "إنّ أنتي بالাকা -كما تعرف- منقسمة إلى شقين... شقّ يؤيد فكرة العودة إلى النظام الدستوري وهم أولئك الذين ينادون بعودة فرانسوا بوزيزي إلى السلطة، الذي أطاحت به سيليكاً" وهو تحالف عسكري وسياسي مسلم في عام ٢٠١٣م". أمّا نحن، فهدفنا الوحيد

هو تحرير الشعب، وتحقيق مبتغانا"، أما المتحدث باسم الطرف الثاني المنشق "إيموسيون نامزيو" في اتصال مع الأناضول فقد قال: "أنه لا يمتلك المعلومات بحجة أنه غير متواجد في بانغي". ورغم ضراوة الصراع إلا أنه لم يصدر أي بيان من قوات البعثة الدولية أو الفرنسية بشأن الاشتباكات في هذه المرحلة العسوية التي يعيشها المواطن في بانغي، ومن خلال ذلك الوضع المأساوي تجددت الاشتباكات بين قوات البعثة الدولية وأنتي بالাকা من جهة وسيليك من جهة أخرى، ومن هنا بات انهيار الدولة أمراً واقعاً، فأصبح مطاردة المسلمين هي الغاية والهدف مما تسبب في الكثير من المخاوف، منها احتمال ظهور موجة من جماعات جهادية في أفريقيا الوسطى. وقد ذكر وزير خارجية أفريقيا الوسطى (توسانت كونغو دودو) في مقابلة نشرتها "نوفيل أوبسرفاتور" الفرنسية قائلاً: "إن جماعة بوكو حرام (النيجيرية)، وكذلك تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي ليستا ببعيدتين من الاضطرابات التي تحدث في أفريقيا الوسطى، وقد يحاولان اغتنام الوضع المتري واتخاذ الدفاع عن المسلمين كمبرر للدخول في البلاد، مما يساعد في ارتكاب أعمال عنف خاصة في الشمال باعتبارها منطقة غالبيتها من المسلمين، وأضاف: يجب التنويه بأن الميليشيات العربية في السودان يمكن لها أن تساعد مليشيات ميشال جوتوديا الذين كانوا يسعون على الاستيلاء على الحكم في بانغي في مارس/ آذار ٢٠١٣م، بالتعاون مع حركة سيليك التي أغلبتها من المسلمين، فإذا استقرت تلك المجموعات في الشمال فسيحصل ما لا تحمد عقباه" (Koney2013:٢٣). ويشير بعض المراقبين أن استقالة الرئيس جوتوديا مع التدخل الفرنسي في ديسمبر كانون الأول ٢٠١٣م، وبنهاية حكم سيليك قد ارتكبت تجاوزات كثيرة بحق المدنيين، أدت إلى رد عنيف من ميليشيات أنتي بالাকা المسيحية التي أصبحت تطارد المسلمين في كل مكان، ومنذ ذلك الوقت، لوح الرئيس الفرنسي فرنسو هولاند بشبح "صوملة" جمهورية أفريقيا الوسطى، وذلك على غرار الفراغ الأمني وغياب سلطة الدولة،

هذا إلى جانب انتشار المجموعات المسلحة في المنطقة. وفي الواقع، فقد استحوذت الجماعات الإسلامية المسلحة على أزمة أفريقيا الوسطى، وقد هدد لواء المجاهدين الإعلامي القريب من تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي بالقول "لن ينعم هولاند ولا جنوده بالسلام في فرنسا ما دام لم ينعم به المسلمون في مالي وأفريقيا الوسطى" (موقع الإفيفا ٢٠١٤م:٧). غير أن هنالك من يرون أن خطر انتشار التيار الجهادي في أفريقيا الوسطى ليس وارداً في الوقت الراهن، وهذا ما ذهب إليه (رولان مارشال) المتخصص في نزاعات أفريقيا الوسطى قائلاً: "أن استقرار المجموعات المتطرفة في جمهورية أفريقيا الوسطى تحتاج إلى نضجاً أيديولوجياً وشبكات دعم بين صفوف الشعب"، وأشار إلى أن مقاتلي سيليكيا وأغلبيتهم مسلمون لا يستعملون خطاباً دينياً حول السياسة والعنف، مستنداً إلى تصرفات مساعد قائد سيليكيا (نور الدين آدم) إذ إنه عندما نراه يدخل السيارة مع رجال الأعمال وهم يجلسون على مقاعد مريحة نقول إنه لا يبدو سلفياً" (Koney2013:١١).

ونقلت وكالة الصحافة الفرنسية في تقرير لها عن أن (فيليب هوغون) مدير الأبحاث في معهد العلاقات الدولية والإستراتيجية في باريس، قال: "لا أظن أن هناك ترابطاً بين عناصر سيليكيا والمتطرفين في الوقت الراهن، رغم تسلل بعض المجموعات من الشمال والغرب، كما ذكر قائلاً: "كنا نظن أنه لا يمكن أن يطال التطرف الإسلامي مالي، وأن المقاتلين الإسلاميين لن يتمكنوا من الاستقرار في الشمال لأن مجموعات الطوارق قد تمنعهم من ذلك". غير أن مسؤولاً فرنسياً تكهن بشكل آخر قائلاً: "إن وجود المقاتلين الإسلاميين ليس واقعاً نراه ولكن يمكن أن ينبثق مجدداً بوضوح إذا استمر الصراع والنزاع بين الأطراف المتصارعة". فإذا نظرنا إلى جغرافية المنطقة التي تربط بين أفريقيا الوسطى والسودان وتشاد وغيرها من الدول الأفريقية نجدها تتسم بسهولة التنقل والهجرة، لأن الحدود

السياسية غير خاضعة للحراسة المشددة، لذلك يصبح من الممكن انتشار الكثير من النشاطات الإجرامية التي تساعد في انتشار الجريمة، فالوضع المأسوف عليه الآن ليس بجديد في هذا البلد الذي شهد منذ استقلاله في ١٩٦٠م عدة انقلابات وحركات تمرد تمكنت من السيطرة على معظم مناطق البلاد، الأمر الذي ساعد في تهريب الأسلحة والمخدرات. ومن النشاطات الأخرى الأكثر فظاظة تجنيد الأطفال، وتهريب الموارد المعدنية إلى الدول المجاورة، والتعاون مع الحركات المتمردة المنتشرة في الدول الأفريقية كحركة جيش الرب الأوغندية بقيادة جوزيف كوني والتي تنشط عملها في شرق أفريقيا الوسطى، وحركة الجهاديين الإسلاميين في بلاد المغرب العربي، وحركة بوكو حرام في نيجيريا، وغيرها من الحركات المناوئة للسلام في الحزام الفرنكفوني.

وفي مسعى آخر تخطط بعض منظمات الإغاثة الدولية في جمهورية أفريقيا الوسطى لإعادة توطين بعض الجاليات المسيحية، ورغم ما دأبت هذه الهيئات إليها بعض المنظمة الدولية للهجرة والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، على مساعدة المسلمين الذين يودون مغادرة البلاد، من جراء تهديد مليشيات البالاكا، إلا أن بعض المنظمات الكنسية يرون خلاف ذلك، ويقول (دينغ) منسق الشؤون الإنسانية لجمهورية أفريقيا الوسطى: "إن أمام المسلمون خياران فقط، إما أن يبقوا حيث هم ويتعرضون للقتل، أو أن يتم نقلهم للدول المجاورة، وعندما اشتدت وتيرة الصراع أعربوا عن رغبتهم الشديدة في الخروج من بوسانغوا، وعندما سألناهم أين يودون الذهاب أشاروا إلى بلدة باوا، وأضاف قائلاً: " لقد تحدثنا إلى السلطات المحلية في باوا للحصول على موافقتهم لاستضافة هؤلاء، وحددوا مكاناً يمكنهم الذهاب إليه، ونحن في مرحلة التخطيط ونأمل خلال الأيام أو الأسابيع القادمة أن نكون قادرين على مساعدة هؤلاء الناس في الخروج من بوسانغوا" (موقع الفيفا ٢٠١٤م: ٧). وأياً كان حجم القتال، فإن باوا لم تشهد قتالاً بين مقاتلي السيليك السابقين

الذين يشكل المسلمون غالبيتهم، وميليشيات البالاكا الذين ينتمون في غالبيتهم للمسيحية خلال الشهور الأولى من الصراع، وهذا ما أشارت إليه تقارير وكالات الأمم المتحدة إلى أن الوضع في باوا مستقر أحياناً ومضطرب أحياناً أخرى، وهنا قال دينغ لـ"إيرين": "أنه لا بد من القيام بتحضيرات من أجل المساعدة بغرض الوصول إلى المياه والتعليم والصحة، وإعادة التوطين"، ولتنفيذ تلك العملية المعقدة في غياب الأمن قال (بيتر نوسل) من مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا) أن هناك حاجة ماسة للتمويل والكوادر المدربة حتى يتمكنوا من توسيع نطاق وجودهم حتى لا تتعرض باوا لتلك النوع من العنف السافر الذي اجتاح بقية الجمهورية، وقد عزت مصادر محلية أن هنالك عامل آخر يميز البلدة عن غيرها من المحافظات، وهو أن لها جماعة متمردة خاصة بها يطلق عليها ثورة العدالة التي تتألف من حوالي ٢٠٠ مقاتل كانوا فيما سبق جزءاً من جماعة مسلحة يعرفون باسم "أبرد" تشكلت في عام ٢٠٠٣م عندما هاجمت قوات الرئيس فرانسوا بوزيزيه الذي أسقطه متمردو هذه المنطقة، فهم يقفون سداً منيعاً ويمنعون من دخول المجموعات الأخرى المتمردة، وقد عزت رئيسة لجنة السلام والوساطة المحلية (سيلين ناديكوما) أن الاستقرار في المنطقة لسببين: وجود البعثة المساندة الدولية التي يقودها أفارقة في جمهورية أفريقيا الوسطى، وبعثة حفظ السلام التابعة للاتحاد الأفريقي التي نشرت حوالي ١٥٠ جندياً في باوا، هذا بالإضافة إلى جماعة ثورة العدالة التي تدافع عن منطقتها بضراوة وهم أقل ميلاً إلى الانتقام" (Koney2013:8).

وفي سياق تلك الصراعات والنزاعات والحروب فر ما يقارب من ٣٠٠٠٠٠ لاجئ من جمهورية أفريقيا الوسطى إلى الكاميرون، منهم ٩٠% مسلمون، ومن أهم الأسباب الموضوعية للنزوح واللجوء:

* الهجمات المتكررة بين الأطراف المتصارعة.

- * الفقر الفاقة نتيجة للجفاف الذي ضرب كل أنحاء القطر .
- * الفوضى التي ضربت أنحاء القطر في ظل غياب السلطة والقانون .
- * ظهور الصدمات النفسية جراء الممارسات غير الأخلاقية، بحسب المسؤولين المحليين وعمال الإغاثة الذين يحاولون التكيف مع سرعة تدفق اللاجئين والنازحين .

أسباب الصراع:

لا تُعرف الأسباب الرئيسية التي أدت إلى اندلاع الصراع العنيف في جمهورية أفريقيا الوسطى، فيما يلقي المسلمون والمسيحيون المتعايشون منذ فترات بعيدة باللائمة على بعضهم البعض في مسؤولية بدء الصراع المسلح الذي أودى بحياة أكثر من ألف شخص، وتسبب في نزوح أكثر من مليون آخرين من مساكنهم، ويرى بعض المؤرخين والمحللين السياسيين إلى أن جذور المشكلة تعود في الأساس إلى الإطاحة بالرئيس فرانسوا بوزيزيه، من قبل متمردي حركة "سيليك" المسلمة ونصب قائد الحركة ميشال دجوتوديا، رئيساً انتقالياً للبلاد، ونتيجة لتلك الظروف انخرطت حركة "سيليك" تحت حكم دجوتوديا في أعمال نهب وسرقة وقتل للمدنيين، مما دفع حركة أنتي بالاك المسيحية إلى تكوين بعض الجماعات فرقا للحماية الذاتية عندما وجدت نفسها أمام موقف لا يحسد عليها، وتكهن البعض بأنهم إتباع الرئيس السابق بوزيزيه وأنصاره، ومن خلال تلك الأحداث الدامية تردى الأحوال الأمنية في البلاد، حيث تم قتل الآلاف ونزوح ما يقرب من مليون مسلم مما اضطر دجوتوديا إلى تقديم الاستقالة تحت ضغط من زعماء الأقاليم في يناير ٢٠١٤م، وتم اختيار كاثرين سامبا-بانزا، رئيسة بلدية "بانغي" السابقة، لتكون الرئيس الانتقالي الجديد بعد أسبوعين من استقالة دجوتوديا، ومنذ ذلك الحين استمرت حركة "أنتي بالاك"، في الهجوم على متمردي "سيليك" وعلى المسلمين المدنيين غير المنتمين للحركة أيضا انتقاماً للفظائع التي ارتكبت خلال حكم دجوتوديا (Central African Republic 2014:6).

ومن الأسباب الرئيسية التي أدت إلى تفاقم الأزمة خلع "فرانسوا بوزيزي" الذي وجاء إلى السلطة في آذار ٢٠٠٣م بعد أن قاد تمرداً ضد الرئيس آنج فيليكس باتاسيه الذي فاز بالانتخابات الرئاسية، وقد وصلت تلك النزاعات والصراعات حول السلطة حداً يمكن وصفها بأنها صراع طائفي بين المسيحيين والمسلمين؛ على الرغم من أن الدولة لم تشهد حالة من حالات العنف وقسوتها، إلا في السنين الأخيرة، عندما استفادت بعض الطوائف الدينية من الحركات الثورية في الدول المجاورة.

ويرى آخرون إلى أن الصراع الدائر في أفريقيا الوسطى طائفي بطبيعته، رغم أن البعض يرون خلاف ذلك بالنظر إلى الواقع التاريخي التي تشير إلى عدم وجود تاريخ للصراع الديني، وذهب آخرون إلى أن محرك الصراع الرئيسي هو السعي إلى انعدام الأمن والصراع من أجل السلطة وليس صراعاً طائفيًا، وبالرجوع إلى الثلاثين عاماً من تاريخ أفريقيا الوسطى، نجد أن هنالك اتجاه نحو تسييس العرق وليس الدين. فعلى سبيل المثال كان الرئيس السابق أندريه كولنجبا - ١٩٨١م - ١٩٩٣م - يمنح جماعته العرقية "ياكوما" الرعاية والدعم، ثم جاء من بعده أنجي فيليكس بواتيه، وركز الاهتمام على جماعته ومناصريه من الشمال الغربي من منطقة ساراكابا ومنحهم رعاية كاملة ووظائف حكومية واسعة، وعلى ذات الشاكلة دعم كل من الرؤساء الثلاثة كولنجبا، باتاسيه، وبوزيزيه جماعاتهم ومناصريهم، لذلك كل من يحوز على هذه الامتيازات من الضرورة بمكان أن ينتمي لجماعته العرقية. وعلى كل، فالثلاثة كانوا مسيحيين من الناحية التاريخية ولم يشكل اختلاف الدين أهمية كبيرة، ويرى الباحث أن ما شكلته المنابر الخارجية (الدولية والإقليمية) من العداوة العرقية أكثر فضاظة من التأليب الداخلي، وقد استغلت تلك العداوة مع وصول بوزيزيه إلى السلطة، حيث اتسمت حكومته بالضعف، وعدم قدرته على حفظ الأمن في كافة أنحاء البلاد، وخاصة المنطقة الشمالية التي تضم المسلمين، وعلى تلك النسق،

واجهت البلاد تحديات متكررة من المتمردين أنصار باتاسيه المخلوع فضلاً عن الغارات التي يشنها على وجه الخصوص المتمردين من خارج البلاد. وقد أسهم انعدام الأمن في الشمال والجنوب في زيادة التنافس بين ياكوما والشماليين الذين يرون أنفسهم في عيون المواطنين الجنوبيين على أنهم أجنب، خلق هذا الواقع نمطاً من التفضيل العرقي بجانب الإهمال الإقليمي، وعدم الإحساس بخطورة الموقف، مما دفعت بعض الأطراف الدولية المعادية للإسلام والمسلمين للتدخل في الشأن الداخلي للدولة فزادت من فتيل العنصرية والطائفية، كل هذه المعطيات بلورت الأفكار في أن الصراع ديني وطائفي ولحل هذه المعضلة الصعبة يرى الباحث: "أنه من المهم عدم الخلط في تمييز أسباب الصراع وجعله دينياً" ولكن بواقع الحال يمكن أن نبلور جذور هذا الصراع في جملة من العوامل الدولية والإقليمية والمحلية، ويتضافر الجهود يمكن وضع حد للصراع بالاعتماد على الوساطة الدينية التي أصبحت بفعل فاعل أس المشكلة، وتجاهل الأسباب الكامنة التي تنادي بالصراع الديني، لذلك فإن عنوانة الصراع على أنه "طائفي" أو على أنه يستند على الانقسامات الأيديولوجية بين الأطراف غير الحكومية يحجب الثقة بين الأطراف المتصارعة، وقد يؤدي إلى تفاقم الصراعات والنزاعات، وتأجيج التوترات وخلق حالة من عدم الاعتراف بالآخر.

وقد ذكرت منسقة شؤون الإغاثة الإنسانية في الأمم المتحدة (فاليري أموس): "إن المسلمين في بانغي يواجهون عنفاً كبيراً من ميليشيات مسيحية، وهذا ما أكده المفوض السامي للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (انطونيو جوتيريس) إن معظم المسلمين طردوا من النصف الغربي لجمهورية أفريقيا الوسطى التي يعصف بها الصراع حيث يتعرض آلاف المدنيين لخطر القتل، في حين وجه وزير خارجية جمهورية أفريقيا الوسطى نداءً إلى مجلس الأمن الدولي للموافقة على وجه السرعة على إرسال قوة دولية لحفظ السلام لوقف

أعمال القتل، وقال (جوتيريس) في اجتماع لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بشأن الأزمة في هذه الدولة الفقيرة التي لا منفذ لها إلى البحر منذ أوائل ديسمبر كانون الأول: "لقد شهدنا حقاً عملية تطهير عرقي للمسلمين الذين يشكلون الأغلبية في الشمال (Human Rights Report 2010:3) وجراء تلك الأحداث أصبح هنالك نحو ١٥ ألف شخص يعيشون في حصار دائم في أفريقيا الوسطى، يحيط بهم عناصر من ميليشيات البالاكا، ورغم وجود قوات دولية في بعض هذه المواقع إلا أنها فشلت في توفير المزيد من الأمن. فعلى الرغم من تلك الحالة المأسوية إلا أن بعض الروايات التاريخية تدل على أن الصراع الديني كان غريباً في مجتمع أفريقيا الوسطى، والتي على أثرها تفاقمت ثقافة إراقة الدماء، حيث تمكنت بعض الجماعات المسلحة من استغلال الدين كذريعة للعنف الطائفي، كما استغلت بعض المجموعات فكرة التطهير الديني.

وعلى ذات التفكير نفذت ميليشيات البالاكا عمليات انتقامية وحشية ضد الأقلية المسلمة التي تتهمهم بأنهم يشكلون جزء من الحركات المتمردة أو أنهم يقدمون لهم بعض المساعدات الإنسانية واللوجستية، وعلى إثر تلك المزاعم اشتدت وتيرة الصراع والقتال تناولتها كافة وكالات الأنباء الدولية، وقد ذكرت وكالة فرانس برس أن التطهير العرقي بين المسلمين قد بدأت تلوح في الأفق، ولم تعد الملاجئ وخطوط الفصل الافتراضية بين أحياء المسلمين والمسيحيين كافية لمنع عمليات القتل خصوصاً وقد أصبح التعايش بينهما صعباً في ظل سيادة مشاعر الكراهية والبغض والعنصرية التي لازمت الطرفين، ما أدى في النهاية إلى فرار آلاف الأشخاص باتجاه الحدود الدولية طلباً للأمن والاستقرار، فكان الجوع يمثل وحش آخر يفتك بالسكان الفارين من القتل من كل حذب وصوب، وقالت (فظومة لوجون كابا) المتحدثة باسم الناطقة باسم المفوضية العليا للاجئين التابعة للأمم المتحدة: "إن نحو ثمانين في المائة من الذين وصلوا أخيراً إلى الكاميرون يعانون من الإسهال

والتهاب في الجهاز التنفسي، وأن أكثر من عشرين في المائة من الأطفال يعانون من نقص شديد في التغذية" (Human Rights Report 2010:3). ومما يثير القلق أن الصراع في أفريقيا الوسطى مرشح للتطور لاسيما وسط مؤشرات على دخول تنظيمات إسلامية متطرفة على خط الأزمة، حيث أشارت تقارير أممية إلى أن هنالك تنظيمات مسلحة بدأت تلوح في الأفق مثل تنظيم القاعدة التي تخطط لإدخال مقاتلين وأسلحة بينها صواريخ مضادة للطائرات، وذكرت بعض التقارير الأممية أن هنالك أدلة دامغة تشير إلى أن تنظيمات متطرفة بصدد نقل أسلحتها إلى داخل أفريقيا الوسطى، ولو صحت هذه التقارير فإن النزاع في أفريقيا الوسطى ربما يمتد إلى دول أخرى ويهدد الإقليم بعصرها، خصوصاً وأن التطرف سيؤدي حتماً إلى تطرف مقابل سيخلف ضحايا جدد، ويلقي بظلاله القاتمة على دول القارة التي تعيش أسوأ أوقاتها. وعلى الرغم من جسامه الأحداث في أفريقيا الوسطى إلا أنها لم تواجه بتحريك أممي يتناسب مع التحديات الماثلة، فبعد عام تقريباً من العنف والاضطرابات الكارثية، قررت الأمم المتحدة تشكيل لجنة للتحقيق. وقد شهدت ردود الأفعال حيال الأزمة بأفريقيا الوسطى، تعبئة دولية متزامنة شملت مختلف الأصدقاء العسكرية والدبلوماسية والاقتصادية، مما جعل التفاعل الدولي مع النزاع بأفريقيا الوسطى يصل إلى أقصى درجاته في ظل المأساة الإنسانية التي يمر بها مسلمو البلاد الذين يواجهون حرب إبادة عرقية حسب تقارير أممية.

وفي مسعى آخر سعى المجتمع الدولي في محاولة من أجل التوصل إلى حلّ للصراع الذي تسبب في قتل وتشريد الآلاف من المواطنين، وبذلت منظمة المؤتمر الإسلامي أقصى درجات الاستعداد لتهدئة الخواطر وتظليل المشاكل فأوفدت مبعوثها الخاص (تيديان غاديو) في مهمة تقضي ببحث سبل الحوار بين المسلمين والمسيحيين، وإجراء بعض المشاورات الدبلوماسية بين الأطراف الأممية خاصة في المسائل المتعلقة

بتفعيل مخطّط الإنقاذ الذي أعلنه الأمين العام للأمم المتّحدة "بان كي مون" لتسوية النزاع بأفريقيا الوسطى، حيث تضمّنت الورقة الأممية ستّ نقاط كانت كفيلة لإجراء التسوية، من بينها إرسال ٣٠٠٠ جندي إضافي لحفظ السلام بأفريقيا الوسطى، وتكوين لجنة أممية للتحقيق حول انتهاكات حقوق الإنسان المسجلة بأفريقيا الوسطى، ويهدف هذا التحقيق الميداني إلى وضع حدّ لعمليات القتل والفظائع الإنسانية التي تمزّق البلاد وتذكّ مؤسساتها، وفي هذا الشأن أوضح (إيريك أوونا نغيني) أستاذ العلوم السياسية بجامعة ياوندي الكاميرونية: "أنّ التعبئة الدولية بكلّ ما تحمله من ضمانات لوجستية ودبلوماسية ومالية، تعتبر خطوة هامة في اتجاه استعادة السلام بأفريقيا الوسطى" (Central African Republic 2014:6)، علماً أن المبادرات الدولية من شأنها أن تصنع الفارق، غير أنّها لن تتمكّن لوحدها من وضع حدّ للأزمة، وبما أنّ الموضوع برمته مرتبط بإرادة سكان البلاد في الانخراط قلباً وقالباً في عملية السلام، من خلال تبني قيم العدالة الاجتماعية والصفح والمغفرة ونبذ الذات، والسعي إلى المصالحة الوطنية، غير أن تسارع وتيرة التبدّلات الدولية في أفريقيا الوسطى عكست حالة من عدم الأمن والتعايش بين الأطراف المتصارعة، مما أدي أحياناً إلى خلق نوعاً من الحساسية في تفسير الوضع المتدهور في البلاد، فأصبحت الارتدادات السلبية على السلام أكثر فظاظة، خاصة على الصعيد الإقليمي والمحلي، فالضرورة تقتضي المحافظة على المصلحة الوطنية دون المصالح الذاتية، وألا تغلب المصالح الشخصية على عكس المأمول به، حتى لا يسير الأمور من سيئ إلى أسوأ، وعلى غرار غياب سلطة الدولة تدهور الوضع الأمني شهدت البلاد حملة انتقام واسعة شنّها ميليشيات أنتى بالاكا ضد المسلمين أو من يشتبه في انضمامهم لجبهة سيليكال التي

ينتمي معظم أفرادها للشمال المسلم، الأمر الذي جعل من الفوضى والاقْتتال الداخلي، وشبح الإبادة الجماعية عنواناً عريضاً للمرحلة الحالية التي تمر بها أفريقيا الوسطى.

وعلى الرغم من تلك المساعي الجمة من كافة الأطراف إلا أن البلاد قد شهدت تطورات أكثر فظاظة تعد كلها مؤشراً سلبياً على المدى الذي وصل إليه الوضع المتأزم، كان آخرها القلق الذي أبدته الأمم المتحدة من الاحتمال القائم بتهريب صواريخ محمولة مضادة للطائرات من بعض الدول الأفريقية إلى أفريقيا الوسطى، وأن المخاوف تتمثل في أن تتمكن مجموعات إرهابية من امتلاك مثل هذه الأسلحة مما ينذر بأن الصراع سيستمر لمدة أطول مخلفاً وراءه المزيد من الضحايا، جاء هذا التهديد متزامناً مع تعثر الجهود المبذولة لإرسال مزيد من القوات الدولية للسيطرة على الوضع المتدهور، رغم أنها لم تستطع حتى الآن فرض الأمن أو منع العنف الطائفي بعد أن بلغت معدلاته نسباً مقلقة، ووصلت حد القتل التمثيل بالجثث قبل حرقها، بل إن بعض هذه الجرائم ترتكب على مقربة من تلك القوات التي تقف أحياناً عاجزة عن التدخل، أو تأتي في أحيان أخرى متأخرة، فيقتصر دورها على إطلاق الرصاص في الهواء للتخويف فقط، مما شجع الأطراف المتصارعة في جعل النزاع السياسي في البلاد يأخذ طابعاً دينياً، يتم فيه حالياً استهداف المسلمين بالقتل والترويع وحرق المساجد، الأمر الذي دفع عشرات الآلاف منهم للهروب إلى البلدان المجاورة بحثاً عن المأوى.

كما أصدر اتحاد علماء أفريقيا بياناً ندد فيه بالإبادة الجماعية التي تمارس ضد المسلمين في أفريقيا الوسطى، وقال الاتحاد في بيان له: "إن ما يتعرض له المسلمون في أفريقيا الوسطى من إبادة جماعية يذكر بما تعرض له التوتسي في رواندا وهو ما يعد عاراً

في حق الأمم المتحدة ومنظماتها الإنسانية، وطالب الاتحاد بملاحقة ومعاينة المتورطين في جرائم قتل وتقطيع وحرق المسلمين أمام عدسات الكاميرات، كما ندد البيان بعدم حيادية القوات الفرنسية تجاه نزع أسلحة الأطراف المتصارعة، وعدم فعالية القوات الأفريقية، وحذر من مغبة اتساع الحروب ذات الطابع الديني والعنفي في المنطقة، وضعف مواقف الزعماء الدينيين من المسيحيين والمسلمين في الدعوة إلى السلم وانتفاء أسباب الحرب.

وقد أدان اتحاد المنظمات الإسلامية في أوروبا الهجمات الطائفية الدامية التي تشهدها أفريقيا الوسطى، واصفًا إياها بأنها شكل من أشكال التطهير العنفي بحق المواطنين المسلمين والمسيحيين، ويمثل ذلك اختبارًا للمجتمع الدولي بأسره، وذكر بأنه سوف يتابع بمزيد من القلق التقارير المتواصلة التي تشير إلى خطورة المذابح الدامية وممارسات التطهير بحق المسلمين باستخدام وسائل الإبادة الجماعية، التي أدت إلى نزوح قسري شامل للمسلمين من العاصمة بانغي إلى المناطق الأكثر أمنًا ، تزامنًا مع موجات لجوء واسعة للمسلمين من مناطق أخرى في أفريقيا الوسطى إلى دول الجوار، وقد أعرب عن تضامنه مع المسلمين في أفريقيا الوسطى في هذه المحنة، مشددًا على المسؤولية الواقعة على عاتق السلطات الحاكمة في البلاد، وكذلك قوات حفظ السلام الفرنسية والإفريقية والمجتمع الدولي في حماية المواطنين جميعًا وحقق دمائهم، كما دعا إلى ضرورة تفعيل المساءلة الجنائية الدولية عن تلك الانتهاكات الجسيمة التي لا يمكن السماح باستمرارها في عالم اليوم بما تقتضيه من آليات التوثيق والمحاسبة.

ويرى الباحث، أن مسؤولية منع الانتهاكات، وحفظ حقوق الإنسان في أفريقيا الوسطى مسؤولية السلطة، فيجب بذل مزيد من الجهد لكسر دائرة العنف والانتقام، واستعادة

الأمن وسيادة القانون، لأن الذين يرتكبون الانتهاكات الخطيرة يتلقون التعليمات والتوجيهات والأوامر من جهات دولية وإقليمية ومحلية، فإننا ندعو جميع القادة والحكومات الأفريقية أن عليهم الالتزام الواضح بالقوانين الدولية اتجاه مواطنيهم، وتوجيه الأوامر لمنع المرؤوسين من ارتكاب مثل هذه الانتهاكات لقوله تعالى: {وَلَا تَقْتُلُوا النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ وَمَنْ قُتِلَ مَظْلُومًا فَقَدْ جَعَلْنَا لَوْلِيَّهِ سُلْطَانًا فَلَا يَسْرِفُ فِي الْقَتْلِ إِنَّهُ كَانَ مَنْصُورًا} (الإسراء: ٣٣).

الجهود الدولية والإقليمية والمحلية :

وفي ظل غياب وكالات المعونة الدولية والإقليمية والمحلية، لم تكن هنالك الاستجابة الفورية لسد احتياجات النازحين واللاجئين، ولم يجد العديد من الوافدين لوازم المأوى المطلوبة، وغيرها من المساعدات الأخرى، وقد تكمن المشكلة في عدم تأهب وكالات المعونة في الدول المجاورة، وعدم استجابتها لمطالب المتأثرين بصورة فورية. وفي تصريح لشبكة (إيرين) قال (يان ليليفرييه) الممثل التشغيلي لغرب أفريقيا في منظمة أطباء بلا حدود: "إن على مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أن تتولي المسؤولية الكاملة"، ولكن للأسف استغرقت الاستجابة وقتاً طويلاً لأسباب غير موضوعية وغير منطقية، فتررعوا أحياناً بتأخير تعبئة الموارد وغياب التنسيق مع الجهات ذات الصلة، وعلى أية حال، هنالك غموض تكتنف العملية مما اضطرت منظمة أطباء بلا حدود لتغطية كافة الأنشطة أكثر من المتوقع، لتلبية احتياجات النازحين في المعسكرات، وعلى ذات المنوال تم استضافة الوافدين في منازل السكان المحليين، الذين يرتبط بعضهم بصلة القرابة، على عكس البعض الآخر الذين اضطروا للنزوح واللجوء، وباستمرار الوضع المتدهور كثرت أعداد اللاجئين وفاقت قدرة مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والصليب الأحمر ومنظمة أطباء بلا

حدود، وغيرها من المنظمات المحلية. وتجدر الإشارة إلى أن جميع اللاجئين تقريباً، وفقاً لتقديرات المفوضية من المسلمين الفارين من الهجمات التي تشنها جماعات أنتي بالাকা التي تعمل على ترويع المجتمعات المسلمة في أفريقيا الوسطى فارقوا مساكنهم، ورغم ما تقوم به المفوضية والصليب الأحمر الكاميروني بتسجيل اللاجئين تمهيداً لنقلهم إلى مخيم في (مبورغوين)، التي تبعد ٥٠ كيلومتراً عن غاروا-بولاي، إلا أن هذا الموقع يخلو تقريباً من الخدمات الأساسية. وقد حاول برنامج الأغذية العالمي بتوفير الغذاء لـ ٢٧٠٠٠ لاجئ للذين يعيشون في المخيمات التي أقيمت في مبورغوين لعلاج الأطفال المصابين بسوء التغذية، وباعتراف (فابيان بومبي) المتحدث باسم برنامج الأغذية العالمية أن هؤلاء المتأثرون بحاجة إلى المزيد من المساعدة، لاسيما بالنسبة لأولئك اللاجئين الذين لا يعيشون في مخيمات، وأكد أن برنامج الأغذية العالمي سيقوم بتوسيع نطاق استجابته لتوفير الغذاء لنحو ٧٠٠٠٠ لاجئ خلال الفترة من يونيو إلى ديسمبر ٢٠١٤م.

ومن ناحية أخرى، يروي الرجال والنساء في غاروا- بولاي قصصاً متشابهة عن أفراد أسرهم الذين قُتلوا على أيدي ميليشيات أنتي بالাকা، وهنا ذكر (جون ايروين)، رئيس منظمة أطباء بلا حدود في الكاميرون: "لقد تغيرت حياتهم كلياً أو دُمرت من جراء ما يحدث في أفريقيا الوسطى، وهم مصابون بصدمة نفسية"، وقال: "لقد قتلت ميليشيات أنتي بالাকা ابني شادو وأخي في يالوك، وهربت أنا مع زوجتي وأطفالي العشرة"، كما قال شايبو البالغ من العمر ٣٥ عاماً، وأب لعشرة أطفال: "لقد فقدت والدي وكل متعلقاتي ومتجري عندما جاءت ميليشيات أنتي بالাকা الذين ضربوا الناس في كل مكان ونهبوا جميع منازلهم...."(Central African Republic 2014:4). حدثت تلك الانتهاكات في ظل

وجود قوات فرنسية وبعثة الدعم الدولية بقيادة أفريقية في جمهورية أفريقيا الوسطى على الحدود مع الكاميرون؛ لمنع هجمات الميليشيات من الهجوم على الجماعات التي تحاول الفرار، كما أمنت الطريق المؤدي من بانغي العاصمة إلى الكاميرون، مما شجع الأطراف الهاربة من الوصول إلى المناطق الآمنة، وقد ذكر ملازم في الجيش الفرنسي في أفريقيا الوسطى: "إن الأمن قد بدأ يتحسن، ولكن التنقل داخل البلاد لا يزال خطيراً". وفي ظل تلك الأوضاع المتردية اشتكت بعض مجموعات النازحين في الكاميرون من أن القوات لا تستطيع حمايتهم أو تضيق الخناق على مكافحة جماعات أنتي بالাকা، وأفاد أحد اللاجئين في غاروا-بولاي أن قوات بعثة الدعم الدولية بقيادة أفريقية في أفريقيا الوسطى ترى ميليشيات مكافحة بالাকা تعتدي على أعراض الناس، دون تدخل من تلك القوات، وفي سياق متصل، يشعر مسؤولو الأمن في الكاميرون بالقلق إزاء التدفق غير المنضبط للاجئين من جمهورية أفريقيا الوسطى، وقال (نغوتا كويكي) قائد السرية ١٢٣ مشاة الكاميرونية في غاروا-بولاي: "إن تحديد وتسجيل اللاجئين قبل تسليمهم إلى مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لا يزال يشكل تحدياً كبيراً للسلطات الحاكمة في الكاميرون".

وقال الجنرال (فيليب بونتي) الذي تم اختياره لقيادة قوة عسكرية تابعة للإتحاد الأفريقي- إن الاتحاد يرغب في إرسال هذه القوة إلى أفريقيا الوسطى بحلول نهاية أبريل/نيسان القادم، وسط دعوات للتحرك السريع في هذا البلد الذي يشهد أعمال عنف دامية، كما نقلت وكالة رويترز عن بونتي تصريحاته لإذاعة "آر.آف.إي" الفرنسية، التي أكد فيها أنه تم حتى الآن الالتزام بإرسال ثلاثمائة جندي عبارة عن قوات خاصة، ووحدات شرطية إلى مناطق الصراع ، غير أنها تفتقر إلى بعض المعدات اللوجستية قبل أن يصبح

من الممكن نشرها (Central African Republic 2014:41)، وتهدف قوة الاتحاد الأوروبي إلى توفير الأمن في العاصمة بانغي التي يقيم فيها نحو سبعين ألف شخص فروا من العنف في أحوال صعبة، وقد وافقت كل من فرنسا وجورجيا وإستونيا ولاتفيا وبولندا والبرتغال وإسبانيا على المشاركة في هذه المهمة. بينما حذرت فرنسا في وقت سابق من تأخر وصول بعثة الاتحاد الأوروبي العسكرية إلى أفريقيا الوسطى، شاكياً من أن المساهمين في العملية لم يفوا بتعهداتهم. وقال وزير الخارجية لوران فابيوس والدفاع جان إيف لودريان في بيان لهما "إذا لم يتم بذل جهد إضافي بسرعة كبيرة، فإنه لن يكون من الممكن إطلاق هذه العملية الضرورية على النحو المنشود". وأضاف الوزيران: "يتعين على الاتحاد الأوروبي أن يضطلع بمسؤولياته عندما يتعلق الأمر بالأمن والسلم الدوليين"، وقد ذكر بعض الدبلوماسيون من الاتحاد الأوروبي إن هناك صلة بين المشاكل التي تواجه القوة المقترحة إرسالها لأفريقيا الوسطى والأزمة السياسية في أوكرانيا ونيجيريا والسودان.

وفي السياق ذاته، يرى الباحث أن الموقف الدولي تجاه الأزمة في أفريقيا الوسطى يفسر جانباً من الضعف السياسي والفكري الذي يعانيه المجتمع الدولي إزاء الصراعات والنزاعات الدولية، رغم أن الهدف هو إرسال القوة لتأمين حياة الناس، وعندما فشلت الأطراف المعنية في الوفاء باستحقاقاتها، أرجأت حكومة برلين اتخاذ القرار الخاص بمهمة الجيش الألماني في أفريقيا الوسطى، وجاءت هذه الخطوة على خلفية أن الاتحاد الأوروبي لم يتمكن خلال أربعة مؤتمرات متتالية لإقناع لدول المشاركة بإرسال جنود لتنفيذ هذه المهمة، والذي يتراوح عددها بين ثمانمائة وألف جندي. وفي ظل تلك الظروف تكررت مواقع إسلامية فرنسية أن عدداً من المساجد التي دمرتها الميليشيات المسيحية المسلحة (بالاكا)

تحولت إلى حانات لبيع الخمر، تنتشر فيها كل أنواع المنكرات والمنهيات، وأكدت بعض مدونات مسلمي أفريقيا الوسطى أن المسلمين في العاصمة "بانغي" شبه مختفين، بعد أن تم قتل بعضهم وطرد بعضهم، وهروب البعض الآخر إلى مناطق أخرى، إما إلى المساجد أو منازل غيرهم من المسلمين، كما عمد بعض مسلحي الميليشيات المسلحة إلى إقامة حانات ومراقص ليلية في الأماكن الدينية على وجه الخصوص، وبرواية المدنيين قل عدد المسلمين بالعاصمة بانغي بعد نزوح عدد كبير منهم نتيجة استهدافهم منذ يناير ٢٠١٣م من قبل الميليشيات المسيحية المسلحة، ومن جهة ثانية، اعتقلت السلطات الاسكتلندية أميرة ولاية بافاريلا الألمانية، على خلفية تلميحاتها لقتل المسلمين في أفريقيا الوسطى، وفي أثناء مشاركتها في حدث خيرى نظمه جامعة أندرو تطرقت لمعاملة امرأة مسلمة بطريقة عنصرية، وتم الإفراج عنها بكفالة، إلى حين موعد محاكمتها، بتهمة التحريض على العنف والعنصرية (Unicef 2014:5).

وعلى ذات النسق تواصلت أعمال العنف في أفريقيا الوسطى ومازالت تهدد أرواح آلاف الأشخاص من مختلف الأعمار، لاسيما بعد انتشار مشاعر الكراهية بين المسلمين والمسيحيين، وقد ظهر ذلك جلياً في أساليب القتل التي تشهدها البلاد حيث تعمد الميليشيات المسيحية في القتل على من تلقى القبض عليهم من المسلمين، ويتم حرقهم وسط تجمهر احتفالي مثير للدهشة، وما زالت الجرائم التي تقع في كل حين بعيدة عن أنظار المجتمع المحلي والإقليمي والدولي، فلا يسلط عليها الضوء في وسائل الإعلام إلا نادراً، كما لا ترد في تصريحات مسؤولي الأمم المتحدة المنشغلين على ما يبدو بمتابعة ملفات دولية أخرى يرون أنها أكثر سخونة.

خاتمة:

أكدت الدراسة أن استمرار القتال بين الأطراف المتصارعة في جمهورية أفريقيا الوسطى خلقت واقعاً من عدم الأمن والاستقرار لاسيما في ظل غياب السلطة الحاكمة والقانون، وبالتالي تحولت ديناميكية الصراع إلى عنف طائفي يمكن تسميتها بتطهير عرقي، وبناءً على ذلك تدهورت البنية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والفكرية. وعلى الرغم من مناشدة الأمم المتحدة والوكالات الإغاثية والمجتمع الدولي، والمنظمات والاتحادات الإسلامية بخطورة الوضع المتدهور، الذي أدى إلى نزوح ولجوء وهروب الأطراف المستهدفة إلى الدول المجاورة طالبين الأمن والأمان من جراء الفوضى التي ضربت كل أنحاء القطر، إلا أن ذلك الوضع المأسوي لازالت تلازم إنسان جمهورية أفريقيا الوسطى، حيث أصبح كل طرف يريد لنفسه السلطة والسيطرة على مقاليد الأمور. وثمة أمر آخر، يتمثل في بعض الشكوك في عملية إدارة الأزمة من قبل المجتمع الدولي، خاصة عندما ارتفعت وتيرة الصراع بين الطرفين الإسلامي والمسيحي (سيليكاً - وأنتي بالاكاً)، فإزاء تلك الظروف اتهمت بعض الأطراف القوات الفرنسية العاملة هناك بأنها تعمل على صالح المسيحيين، وحينها أصبح المسلمون في حالة لا تطاق، فعاشوا في كنف الاستهداف في كل مكان، وسوء المعاملة التي منعتهم من ممارسة حياتهم اليومية بالصورة المثلى، بما في ذلك ممارسة الاغتيالات والاعتصاب الذي أصبح ثقافة الأطراف المتصارعة، ومن هنا سار العنف الديني هو ديدن كل شخص في أفريقيا الوسطى. كما خلصت الدراسة إلى أفضل الخيارات لصنع معجزة السلام والتعايش بين الطرفين النقيضين، وذلك من خلال التوصيات التالية:

- * المحافظة على النسيج الاجتماعي، وتفعيل القواسم المشتركة التي تجمع الأديان.
- * على الأمم المتحدة والمجتمع الدولي أن تتعاطى مع الأزمات الدولية قبل أن يستفحل أمرها، وأن تتجنب الرسائل السالبة التي قد لا تسهم في معالجة التداعيات الناجمة عن تلك الصراعات والنزاعات، وذلك بالآتي:
- ١- تأسيس لجنة عليا تابعة للأمم المتحدة تتابع مسارات الأحداث في المناطق الساخنة دولياً.
 - ٢- عقد اتفاقية دولية تخصص بموجبها كل الدول المشاركة في الأمم المتحدة ببعض قواتها لتكون تحت تصرف الأمم المتحدة للتدخل في مناطق النزاع في الوقت المناسب في إطار خطة أممية، على تكون خارج إطار هيمنة مجموعة معينة.
 - ٣- تخصيص صندوق مالي لكل قارات العالم لتغطية النزاعات والأزمات التي تحدث بين الفينة والأخرى.
 - ٤- يجب أن لا يقتصر دور الأمم المتحدة فقط على تقديم المساعدات الإنسانية، بل يجب أن يشمل تطويق مشاعر الكراهية ومحاولة تعزيز الثقة بين المكونات الاجتماعية والعرقية والدينية للدولة محل النزاع.
- * على المجتمع الدولي الإذعان بأهمية رفع مستوى الوعي بخطورة الجرائم البشعة التي تتعرض لها الإنسانية.
- * ضمان الحماية الكاملة والفعالة للمدنيين حسب القانون الدولي وقانون حقوق الإنسان، وذلك وفق الحياد المطلوب، دون النظر إلى عرق أو دين أو لون.
- * على الحكومات الوطنية في القارة السمراء أن تكون واعية بدورها في حماية رعاياها دون تمييز.
- * تفعيل القوانين التي تحقق قواعد العدالة والمساواة في الحقوق والواجبات.

المراجع :

- * باتريك، أوربان (٢٠٠٥م). أطلس العالم. مطبعة جامعة أكسفورد، جامعة أكسفورد، نيويورك، ط١.
- * بكر، سيد عبد الكريم (ب ت). الأقليات المسلمة في أفريقيا. مركز البحوث والدراسات، القاهرة، ط١.
- * تقرير جامعة لافال الكندية- أفريقيا الوسطى ٢٤ يناير ٢٠١٤م.
- * تقرير وزارة الخارجية الأمريكية ٢٠١٤م. الحرية الدينية.
- * جاكوبس، لويس (١٩٩٧م). الديناصورات الأفريقية. موسوعة الديناصورات، لندن، ط١.
- * الجمل، شوقي (١٩٨٠م). تاريخ كشف أفريقيا. مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ط١.
- * جمهورية أفريقيا الوسطى (٢٠١٠م- ٢٠١٤م). تقرير إحصائية السكان، ط١.
- * رودني، وآخرون (١٩٩١م). أوربا والتخلف في أفريقيا. ترجمة: أحمد القصير. عالم المعرفة، الكويت، ط١.
- * رياض، زاهر (١٩٦٦م). استعمار القارة الأفريقية واستقلالها. دار المعرفة، القاهرة، ط١.
- * عبدالجليل، الشاطر بصيلي (١٩٧٢م). تاريخ وحضارات السودان الشرقي والأوسط. الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ط١.
- * فيديج، جي دي (١٩٧٩م). تاريخ أفريقيا. مطبعة جامعة كامبريدج، جامعة كامبريدج، ط٢.
- * مارتين، أوميرا (١٩٩٥م). أفريقيا. مطبعة جامعة انديانا، ط١.
- * المنظمة العالمية للفرانكفونية (٢٠٠٧م). فرنسا.
- * ميسونريروك، ترايدك (٢٠١٢م). حول التنوع والاختلاف اللساني في أفريقيا الوسطى، ط١.
- * Asante, M, 2007. The History of Africa, USA, Routledge.
- * Central African Republic, 2012: International Religious Freedom Report.

- Central African Republic, 2013: Human Rights Report. Department of state.
- Central African Republic, 2014: Findings of the West Forms of child
- Central African Republic, 2014: history, people, clothing, women, Beliefs, Food.
- Central African Republic, 2014: Notes and Definitions of Religions.
- Clark, J, D, 1970.The Prehistory of Africa. London.
- International Human Development Indicators January 26, 2013.
- Mesin, M, 2012.phonological Variation. France.
- USA, 2013.Child brides around the world sold off like cattle.

جمهورية أفريقيا الوسطى



